فعليه دم لان النقصان فاحش تغلظ في جابره وللزيارة مجددا دم اي ان طاف طواف الزيارة محدثا يجب دم لان طواف الزيارة ركن الحج والنقص فيه الجبر من النقص في الواجب وجنبا بدنة اي ان طاف جنبا تجب بدنة لان الجناية باغلظ لتجبر نقصانها باعظم الدماء وراكبا اي ان طاف راكبا من عذر دم اي تجب دم وانما جاز لان بعد الدابة مضاف الى راكبها ولكن ادخل فيه نقصان بفوته صورة الطواف فيجبر بالدم وتستحب الاعادة اي اعادة الطواف ما دام بمكة في الحدث اي بطوافه محدثا تبعا لما دام بمكة لانه اذا رجع الى اهله فالمستحب بعث الشاة لا الاعادة لانه انفع للفقراء وفي نقصانه خفة وتجب الاعادة في الجنابة اي بطوافه جنبا حتى اذا رجع الى اهله فعليه ان يعود الى مكة باحرام جديد ان جاوز الميقات ولو لم يعد وبعث هديا اجزاه في الاصح احتتر به عما قبل يجب الاعادة في الحدث ايضا وانما قدرنا في المتن اصح لان النقص في الحدث يسير وفي الجنابة كثير فيتبعان بينهما في حكم الاعادة ولا شيء عليه فيما اذا اعاد الزيارة في ايام النحر وتطاول محدثا او جنبا لانه اعاده في وقته وفي الفوائد الظهيرية هذا اذا اعاد السعي بعده وان لم يعده تعليه دم لان الطواف الاول لما انتقض واعتبر الثاني كان السعي واقعا قبل الطواف المعتد به فيجب دم لتركه الواجب وذكر الامام المحبوبي ان لم يعد السعي فلا شيء عليه لان الطهارة ليست بشرط في السعي والصحيح انه ان يبق على اثر طواف معتد به من وجه ولهذا لم يتحلل به وبه اخذ صاحب الهداية وان اعاده بعد ايام النحر لزمه دم عند ابي حنيفة لتاخير التسكن عن وقته والواجب عليه اولا كان بدنة لكن باعادته سقط بالاتفاق فلزمه دم عنده اعلم انه اذا اعاد الطواف فالمعتبر هو الثاني والاول تسمح به لان وجوب الدم عليه عند ابي حنيفة اذا اعاده بعد ايام النحر بدل عليه لتحقق التاخير في اصل الطواف لا في وصفه وقبل المعتبر هو الاول والثاني لرفع نقصانه بمنزلة الدم ولو ترك من طواف الزيارة اكثره فهي محرما ابدا في حق النساء حتى تطوفه بذلك المحرام ولو ترك اقله اي اقل طواف الزيارة او الصدر اي كل طواف الصدر او اكثره اي اكثر الصدر او اسبوعا من الصفا والمروة او الوقوف بالمزدلفة او رمي الجمار ايام او رمي اجرة العقبة يوم النحر وجب دم بفعله الاكثر لانه لو ترك اقل الصدر فعليه صدقة اما وجوبه في تركه اقل طواف الزيارة فلان نقصانه قليل فاشبه نقصانه مع الحدث واما في تركه الصدر او السعي او الوقوف بعرفة فلانها

واجبات واما في تركه رمي الجمار كلها بان فات ايامها بغروب الشمس مع اخر ايام النحر فلانه واجب ولا تجاد جنسه اكتفى بدم واحد ولو ترك بعض الجمار الثلث فعليه صدقة لكل حصاة نصف صاع من بر الا ان يكون المتروك اكثر من النصف فيجب الدم لان للاكثر حكم الكل وان لم يعت ايامها فاعاد فيها ما ترك من الرمي فعليه بتاخيره دم عند ابي حنيفة خلافا لهما واما في تركه رمي يوم واحد فلانه نسك كامل واما في تركه رمي جمرة العقبة فلانه نسك تام وحده في ذلك اليوم ولو ترك اقل الصدر او اخرى الجمار الثلث فصدقة اي فعليه صدقة

فصل في جزاء الصيد

ويجب الجزاء على المحرم بقتله الصيد اي صيد البر وهو ما يكون توالده في البر لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا للسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما والصيد هو المتوحش في اصل الخلقة فيدخل فيه الحمام المنسوب لان الاهلي المتوحش لان استيناس الاول واستيحاش الثاني عارضان تاسيسا أو عامدا في قتله لانه ضمان يعتمد وجوبه الاتلاف فاشبه غرامات الاموال واما تقييده بالتعمد في قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا الاية فلان مورد الاية فيمن تعمد اولاجل الوعيد المذكور بعد هذا وهو قوله ليذوق وبال امره والخاطي والناسي لا يستحقان الوعيد متعمدا وهو الذي قتل الصيد مرة أو عائدا وهو الذي قتله مرة بعد اخرى وانما استويا لان الجناية لا تختلف بالعود والبداية بد العائد اشد جناية لعدم القابلة في ذكره دفع قول من قال لا جزاء على العائد لان الله تعالى قال ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم ومن عاد ينتقم الله منه جعل كل جزاء العائد الانتقام في الاخرة فلا يجب الكفارة ويمكن ان يجاب عنه بان وجوب الكفارة في العائد مستفاد من الاية بدلالة النص والمراد من قوله ومن عاد العود مستحلا وتوجبه اي الجزاء على المحرم بالدلالة اي بدلالته على الصيد وقال الشافعي لا جزاء على الدال بدل على القاتل المحرم لان الجزاء متعلق بالقتل بقوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا والدلالة ليست بقتل ولنا قوله صلى الله عليه وسلم للمحرمين السائلين عن لحم صيد صاده حلال هل دللتم ولو لم تكن الدلالة محظورة لم يتجه السؤال مع ان في الدلالة تعليه تقويتا لامنه وهو قتل معنى اعلم ان الشرط في كون هذه الدلالة موجبة ان لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد لانه اذا كان عالما يكون قتله بعلمه لا بدلالة الدال